



مركز الخليج للأبحاث
المعروفة للجمعية

العراق، سوريا وتركيا في إعادة تشكيل الجغرافيا السياسية للشرق الأوسط

د. رشا العزاوي

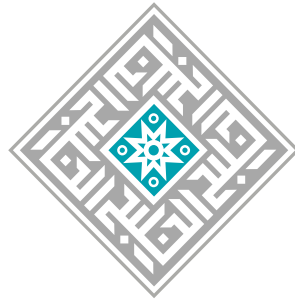
باحث أول

مركز الخليج للأبحاث



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

25
Gulf Research Center
Knowledge For All



الآراء الواردة في هذا المقال تعبر عن رأي الكاتب وحده، ولا تعكس بالضرورة سياسة أو توجه مركز الخليج للأبحاث



منذ إعلان حلف بغداد العام ١٩٥٥، كانت الفكرة الأمريكية الأساسية في الشرق الأوسط تقوم على إنشاء حزام جيوسياسي يمتد من تركيا إلى العراق ثم إيران لاحتواء الاتحاد السوفيتي ومنع تمدده نحو المياه الدافئة وحقول الطاقة في الخليج العربي؛ يومها كانت المنطقة إحدى ساحات الحرب الباردة، وكانت واشنطن ترى أن السيطرة على قلب المشرق تعني السيطرة على أحد أهم المفاصل الجيوسياسية في العالم. مع أن حلف بغداد انهار فعلياً بعد ثورة عام ١٩٥٨ في العراق، إلا أن الفكرة التي أنتجتها لم تختف من العقل الاستراتيجي الأمريكي، بل بقيت كامنة بانتظار ظروف تاريخية جديدة تعيد إنتاجها بصيغة مختلفة.

تعود الجغرافيا ذاتها وبعد سبعين عاماً تقريباً، لتفرض نفسها مجدداً على صناع القرار في واشنطن، فتصريحات السفير الأمريكي توم باراك في حزيران -ما بعد تعيينه مبعوثاً رئاسياً خاصاً للعراق وسوريا- التي اعتبر فيها «أن العراق وسوريا وتركيا تشكل الركائز الأساسية لأي استقرار دائم في الشرق الأوسط» تبدو أقرب إلى إعلان غير مباشر عن ولادة تصور استراتيجي جديد للمشرق العربي يقوم على إعادة تعريف مركز الثقل الإقليمي في الشرق الأوسط خلال العقود القادمة.

عقد النفوذ والمصالح

إذا كان حلف بغداد قد نشأ لمواجهة التمدد السوفيتي آنذاك، فإن النسخة الجديدة غير المعلنة التي طرحها «باراك» تستهدف التعامل مع ثلاثة تحديات متداخلة: النفوذ الإيراني، والحضور الروسي، والتمدد الاقتصادي الصيني. يكمن التشابه بين المشروعين في الجغرافيا، أما الاختلاف فيكمن في طبيعة التهديد، ففي خمسينيات القرن الماضي كان الاتحاد السوفيتي هو الخطر المركزي، أما اليوم فإن واشنطن تواجه شبكة معقدة من المنافسين، الصين تتحول تدريجياً إلى القوة الاقتصادية الأكبر المنافسة للولايات المتحدة، وروسيا تسعى إلى الحفاظ على موطئ قدم استراتيجي في شرق المتوسط، بينما نجحت إيران خلال العقد الماضي في بناء شبكة نفوذ تمتد من طهران إلى البحر المتوسط عبر العراق وسوريا ولبنان.

تنبع أهمية تصريحات توم باراك من السياق الذي قيلت فيه، والتوقيت الذي صدرت فيه، والشخص الذي أطلقها، والصلاحيات التي مُنحت له، والتطورات التي سبقتها على امتداد الإقليم بأكمله، فخلال فترة زمنية قصيرة شهدت المنطقة تحولات كانت كافية لإعادة النظر في مجمل الترتيبات التي حكمت

”

لم تختفِ الفكرة من العقل
الاستراتيجي الأمريكي
بل بقيت كامنة بانتظار
ظروف تاريخية جديدة تعيد
إنتاجها بصيغة مختلفة

“





الشرق الأوسط منذ الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣. فالحرب في أوكرانيا استنزفت روسيا وأعدت تعريف أولوياتها العالمية، والمواجهة المفتوحة بين إسرائيل ومحور إيران وحلفائها منذ عام ٢٠٢٣، أحدثت تصدعات عميقة في بنية التوازنات الإقليمية، والتحويلات السياسية في سوريا منذ أواخر عام ٢٠٢٤ فتحت الباب أمام واقع استراتيجي جديد لم يكن متاحاً طوال سنوات الحرب السورية، فيما باتت الصين تشكل التحدي الأكبر للهيمنة الأمريكية على المستوى العالمي؛ ضمن هذه البيئة المتغيرة برزت للمرة الأولى رؤية أمريكية تتعامل مع العراق وسوريا وتركيا باعتبارها وحدة جيوسياسية مترابطة وليست ملفات منفصلة، وهي مقارنة تحمل دلالات عميقة، لأن واشنطن اعتادت طوال العقدين الماضيين التعامل مع كل دولة ضمن مسار مستقل نسبياً؛ العراق كملف يرتبط بإيران والفصائل المسلحة، وسوريا كملف يرتبط بالحرب الأهلية ومكافحة الإرهاب، وتركيا كحليف أطلسي ذي إشكاليات خاصة. أما اليوم فإن هذه الملفات تبدو وكأنها تُعاد صياغتها ضمن إطار استراتيجي واحد بما يحقق المصالح الأمريكية ويضمن لها تفوق النفوذ في منطقة الشرق الأوسط.

الحسابات الأمريكية لتحالف الاستقرار

يسعى المشروع الأمريكي المحتمل إلى التأسيس لمركز ثقل استراتيجي جديد في الشرق الأوسط بالإضافة إلى منطقة ودول الخليج العربي، فمنذ حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ كانت الأولوية الأمريكية تتمحور حول أمن الخليج وتدفق الطاقة، وبعد تراجع الاعتماد الأمريكي على نفط الشرق الأوسط وصعود أهمية الممرات التجارية وسلاسل التوريد العالمية، أصبحت الجغرافيا التي تربط الخليج بالمتوسط عبر العراق وسوريا وتركيا أكثر أهمية من حقول النفط نفسها، لذلك فإن ما يجري قد يكون انتقالاً من «جيوسياسية الطاقة» التي حكمت القرن العشرين إلى «جيوسياسية الممرات» التي ستحدد صراعات القرن الحادي والعشرين، وفي هذا السياق تحديداً يتحول العراق من دولة نفطية مهمة إلى عقدة استراتيجية عالمية، وتتحول سوريا من ساحة حرب إلى ممر جغرافي، وتتحول تركيا من حليف إقليمي إلى ركيزة أساسية في النظام الذي تسعى واشنطن إلى بنائه.

”

يسعى المشروع الأمريكي إلى التأسيس لمركز ثقل استراتيجي جديد في الشرق الأوسط بالإضافة إلى منطقة ودول الخليج العربي

“





من هنا يمكن فهم لماذا اكتسبت سوريا أهمية غير مسبوقه في الحسابات الأمريكية بعد التحولات السياسية التي شهدتها منذ أواخر عام ٢٠٢٤، فواشنطن لم تعد تنظر إلى سوريا بوصفها ملفاً منفصلاً أو أزمة أمنية قائمة بذاتها، بل باعتبارها الحلقة الوسطى في مشروع إعادة تشكيل المشرق، ولذلك فإن توسيع صلاحيات باراك لتشمل العراق إلى جانب سوريا يحمل دلالة استراتيجية واضحة، فالإدارة الأمريكية باتت تنظر إلى الدولتين باعتبارهما مسرحاً واحداً ضمن رؤية إقليمية أوسع تتداخل فيها مصالح الولايات المتحدة وتركيا والخليج وإسرائيل؛ لكن العامل الأكثر أهمية في هذا التصور يتمثل في تركيا؛ فأنقرة تمثل بالنسبة لواشنطن الضد النوعي الأكثر فاعلية للنفوذ الإيراني، فهي عضو رئيسي في حلف الناتو، وتستضيف قاعدة إنجريك التي تعد من أهم الأصول العسكرية الأمريكية في الشرق الأوسط، وتمتلك أكبر قوة عسكرية تقليدية في المنطقة بعد الولايات المتحدة داخل المنظومة الأطلسية، كما أن علاقاتها الواسعة مع قطر والإمارات والمملكة العربية السعودية والعراق وسوريا الجديدة تجعلها مؤهلة للعب دور المحور الرابط بين المشرق والخليج، فضلاً عن العلاقة الشخصية والسياسية بين الرئيس رجب طيب أردوغان والرئيس دونالد ترامب التي توفر عاملاً مهماً في تسهيل هذا المسار، فبالرغم من الخلافات التي شهدتها العلاقات الأمريكية-التركية خلال العقد الماضي، فإن ترامب كان دائماً أكثر ميلاً إلى التعامل مع تركيا بوصفها شريكاً استراتيجياً لا غنى عنه، وليس مجرد حليف إشكالي كما كان ينظر إليها بعض صناع القرار في واشنطن.

”

**في جوهر هذه الرؤية يبرز
العراق بوصفه الحلقة
الحاسمة فالعراق ليس
مجرد دولة أخرى في
المنطقة بل هو نقطة
التقاء المشرق العربي
بالخليج وتركيا وإيران**

في جوهر هذه الرؤية يبرز العراق بوصفه الحلقة الحاسمة، فالعراق ليس مجرد دولة أخرى في المنطقة، بل هو نقطة التقاء المشرق العربي بالخليج وتركيا وإيران، ومن ينجح في التأثير على اتجاه العراق الاستراتيجي يستطيع التأثير في كامل التوازنات الإقليمية، لهذا السبب يمكن فهم التركيز الأمريكي المتزايد على ملف حصر السلاح بيد الدولة، وعلى إنهاء قدرات الطائرات المسيّرة والصواريخ تحديداً التي تمتلكها الميليشيات العراقية الموالية لإيران، فالقضية لا ترتبط بالأمن الداخلي العراقي فحسب، وإنما بإعادة تعريف وظيفه العراق الإقليمية، فواشنطن تدرك أن أي مشروع استقرار طويل الأمد في المنطقة لن ينجح إذا بقيت بغداد ساحة مفتوحة للصراعات الإقليمية أو إذا استمرت الجهات غير الحكومية في امتلاك قدرات عسكرية استراتيجية مستقلة عن الدولة .

“





في الوقت ذاته، لا يمكن فصل هذه الرؤية عن احتمال التوصل إلى تفاهم أمريكي-إيراني طويل الأمد، فالصراع المفتوح بين واشنطن وطهران استنزف الطرفين دون أن يحقق حسماً نهائياً، وإذا نجح الطرفان في التوصل إلى صيغة مستقرة لإدارة الخلافات، فإن العراق سيكون أول ساحة تظهر فيها نتائج هذا التفاهم، في مثل هذا السيناريو لن يعود العراق ميداناً للمواجهة بين الطرفين، إنما قد يتحول إلى مساحة للتوازن بين المصالح المتنافسة، وهنا تبرز فرصة إعادة بناء الدولة العراقية وإعادة ترتيب أولوياتها الاقتصادية والأمنية بعيداً عن منطلق المحاور الحادة الذي حكم المشهد منذ عام ٢٠٠٣.

وعند هذه النقطة تحديداً تتضح الصورة الأوسع، فالمشروع المحتمل لا يستهدف فقط كسر الامتداد الجغرافي لما عُرف بالهلال الشيعي، إنما يسعى إلى إعادة تشكيل البنية الإقليمية للمشرق بأكملها، فالعراق وسوريا يمكن أن يتحولا إلى منطقة عازلة استراتيجية بين إيران وإسرائيل، الأمر الذي يخفف من احتمالات الصدام المباشر بين الطرفين ويخلق مجالاً أوسع لترتيبات أمنية جديدة، وفي حال نجحت هذه العملية، فإنها قد تفتح الباب تدريجياً أمام إعادة صياغة العلاقات الإقليمية بصورة تشمل لاحقاً تفاهمات أوسع بين سوريا وإسرائيل، وربما بين تركيا وإسرائيل أيضاً، خصوصاً إذا جرى ربط ذلك بمشاريع اقتصادية كبرى في مجالات الطاقة والنقل وإعادة الإعمار، وهذا ما ظهر خلال زيارة توم باراك إلى بغداد في ١٥ حزيران ٢٠٢٦، حين أشار البيان المشترك بعد اللقاء الذي جمعه مع علي الزيدي رئيس الوزراء العراقي إلى أهمية إحياء خط كركوك-بانياس، فقد أعاد هذا اللقاء ملف خط أنابيب كركوك-بانياس إلى الواجهة، بعد تأكيد الجانبين المضي قدماً في مذكرة التفاهم الموقعة مع شركة Capital TI لإعادة تأهيل الخط، الذي يعد أحد أقدم وأهم مسارات تصدير النفط العراقي عبر سوريا باتجاه البحر المتوسط بوصفه «مساراً حيويّاً لتصدير النفط»، ضمن حزمة ملفات اقتصادية واستثمارية جرى التباحث بشأنها خلال زيارة باراك إلى بغداد.

ينسجم هذا المشروع تماماً مع فلسفة ترامب في السياسة الخارجية، فهو لا يؤمن ببناء الأمم عبر التدخل العسكري المباشر، ولا يميل إلى الحروب الطويلة والمكلفة؛ تقوم رؤيته على أن تتولى القوى الإقليمية إدارة شؤونها بنفسها ضمن توازنات تضمن المصالح الأمريكية الكبرى، ولذلك فإن ما يطرحه باراك يبدو أقرب إلى تطبيق عملي لعقيدة ترامب وهو تقليل الانخراط العسكري الأمريكي المباشر، وزيادة الاعتماد على الحلفاء الإقليميين، وتوجيه الموارد الأمريكية نحو المنافسة الكبرى مع الصين، وفي هذا السياق تصبح

”
لم يعد العراق ساحة
مواجهة بل قد يتحول إلى
ساحة توازن بين المصالح
المتنافسة

“



مواجهة التمدد الصيني جزءاً أساسياً من المعادلة، فالمشرق العربي يقع في قلب الطرق البرية التي تحتاجها بكين لإنجاح مشاريع الربط بين آسيا وأوروبا، وإذا نجحت واشنطن في دمج العراق وسوريا وتركيا ضمن منظومة اقتصادية وأمنية متحالفة معها، فإنها ستكون قد وضعت أحد أهم الحواجز الجيوسياسية أمام التوسع الصيني غرباً، كما أن تقليص النفوذ الروسي في سوريا سيحرم موسكو من إحدى أهم أوراقها الاستراتيجية في شرق المتوسط.

الخليج العربي والترتيبات الإقليمية الجديدة

يظهر بعد آخر لهذا التحالف لا يقل أهمية عما تقدم، فكما أن مجلس التعاون الخليجي مثل الإطار الذي نظم أمن الخليج العربي طوال العقود الأربعة الماضية، قد تسعى واشنطن إلى بناء إطار مشرقي مواز يضم تركيا والعراق وسوريا ويرتبط عضويًا بالسعودية ودول الخليج، مثل هذا الإطار سيشكل لأول مرة منذ انهيار الدولة العثمانية كتلة جيوسياسية متصلة تمتد من الخليج إلى البحر المتوسط، كتلة تمتلك موارد الطاقة، والممرات التجارية، والأسواق السكانية، والموقع الجغرافي الذي يربط آسيا بأوروبا، وينسجم هذا التحالف من ناحية الهدف المعلن مع سياسية المملكة العربية السعودية التي تركز على دعم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وبما يحقق تنمية اقتصادية ومستدامة بعيداً عن الحروب، لذا ستجد الرياض بهذه الخطوة فرصة لخلق مساحات تعاون، لا سيما وهي تمتلك مؤخرًا علاقات متميزة مع سوريا وتركيا.

فرص النجاح

إن نجاح مشروع تحالف الاستقرار برؤيته الأمريكية ليس مضموناً، فإيران لا تزال تمتلك نفوذاً عميقاً داخل العراق، وروسيا لم تخرج نهائياً من سوريا، والصين تواصل توسيع حضورها الاقتصادي بهدوء، كما أن التناقضات الداخلية في العراق وسوريا ما زالت كبيرة، لكن ما يجعل تصريحات «باراك» مهمة هو أنها تكشف للمرة الأولى منذ سنوات طويلة عن تصور أمريكي متكامل لا ينظر إلى العراق أو سوريا أو تركيا كملفات منفصلة، بل كعناصر ضمن هندسة إقليمية جديدة، ولهذا فإن السؤال الحقيقي هو: هل تسمح الظروف الإقليمية والدولية لواشنطن بتحويل هذه الرؤية إلى واقع، فإذا نجحت في جمع قادة العراق وتركيا وسوريا ضمن إطار سياسي وأمني واقتصادي واحد فقد لا نكون أمام مجرد مبادرة دبلوماسية عابرة إنما أمام بداية ولادة شرق أوسط جديد، يشبه في فلسفته الكبرى حلف بغداد القديم، لكنه يختلف

”

مجلس التعاون الخليجي
مثل الإطار الذي نظم أمن
الخليج العربي طوال
العقود الأربعة الماضية

“





عنه في الأدوات والأهداف واللاعبين، ويستجيب لتحديات القرن الحادي والعشرين بدلاً من صراعات الحرب الباردة. وإذا كتب لهذا المشروع النجاح فإن السؤال الأهم لن يكون هل نجح في احتواء النفوذ الإيراني؟ بل ماذا سيصبح العراق بعد نجاحه؟ قد يرتبط الهدف النهائي من المشروع بإعادة تعريف النموذج السياسي العراقي نفسه، فالعراق منذ عام ٢٠٠٣ تأسس على معادلة توازن مكونات وقوى ونفوذ متشابكة أكثر مما تأسس على مفهوم الدولة المركزية التقليدية، أما المشروع الجديد -إذا اكتمل- فقد يحتاج إلى دولة عراقية مختلفة أقل ارتباطاً بمنطق المحاصصة الإقليمية، وأكثر ارتباطاً بمنطق الوظيفة الجيوسياسية، بمعنى آخر قد لا يكون المطلوب تغيير النظام السياسي العراقي شكلياً، وإنما تغيير معادلة الحكم والانتقال من عراق يُنظر إليه كساحة توازن بين القوى الإقليمية إلى عراق يُنظر إليه كمحور ربط إقليمي بين الخليج وتركيا وسوريا، ومن هنا تحديداً يمكن فهم لماذا تبدو زيارة باراك إلى بغداد في ١٥ يونيو /حزيران أكثر أهمية من مجرد زيارة دبلوماسية، فهي قد تكون أول خطوة عملية في اختبار ما إذا كان العراق مستعداً للانتقال من موقع الدولة العازلة بين المشاريع الإقليمية إلى موقع الدولة المحورية التي تقوم عليها مشاريع المنطقة الجديدة.

”

**المشروع الجديد قد يحتاج
إلى دولة عراقية مختلفة
أقل ارتباطاً بمنطق
المحاصصة الإقليمية وأكثر
ارتباطاً بمنطق الوظيفة
الجيوسياسية**

“



Gulf Research Center
Knowledge for All



مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع



**Gulf Research Center
Jeddah
(Main office)**

19 Rayat Alitihad Street
P.O. Box 2134
Jeddah 21451
Saudi Arabia
Tel: +966 12 6511999
Fax: +966 12 6531375
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Riyadh**

Unit FN11A
King Faisal Foundation
North Tower
King Fahd Branch Rd
Al Olaya Riyadh 12212
Saudi Arabia
Tel: +966 112112567
Email: info@grc.net



**Gulf Research Center
Foundation**

Avenue de France 23
1202 Geneva
Switzerland
Tel: +41227162730
Email: info@grc.net



**Gulf Research Centre
Cambridge**

University of Cambridge
Sidgwick Avenue,
Cambridge CB3 9DA
United Kingdom
Tel:+44-1223-760758
Fax:+44-1223-335110



**Gulf Research Center
Foundation Brussels**

4th Floor
Avenue de
Cortenbergh 89
1000 Brussels
Belgium
grcb@grc.net
+32 2 251 41 64



@Gulf_Research Gulfresearchcenter gulfresearchcenter gulfresearchcenter

www.grc.net

مركز الخليج للأبحاث
المعرفة للجميع